JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٥) العدد (١٣) يناير ٢٠٢٥م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د دلال فرحان نافع العنزي

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د حاكم موسى الحسناوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق

أ.د حنان فوزي أبو العلا
أستاذ الصحة النفسية- كلية التربية- جامعة المنيا- مصر

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

أ.د.م هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية

د. نهال حسن الليثي
أستاذ مشارك اللغويات والترجمة- كلية الألسن- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن

أ.د صالح أحمد عبابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د حجاج غانم علي
أستاذ علم النفس التربوي- كلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي- مصر

أ.د جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية

د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

Journal of Studies and Educational Researches
مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، المكتبة الرقمية العربية AskZad، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاً يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	مدى تضمين مهارات اقتصاد المعرفة في مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري.....	44-1
2	المرونة النفسية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. جابر مبارك الهبيدة؛ د. فهد مبارك الطشة؛ د. سعود نامي الحربي.....	81-45
3	فعالية العلاج بالقبول والالتزام في خفض الضغوط النفسية وتحسين الرفاهية النفسية لدى أمهات الأطفال أصحاب الهمم، أ.د أحمد كمال البهنساوي؛ د. وائل ماهر محمد غنيم.....	121-82
4	واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمادات الموارد البشرية في الجامعات السعودية، أ.د علي صالح الشايع؛ د. عواطف بطاح المطيري.....	166-122
5	درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، د. رضية بنت سليمان بن ناصر الحبسية.....	200-167
6	اتجاهات معلمي مدارس التعليم العام في دولة الكويت حول تطبيق الرخصة المهنية للمعلم، د. تهاني صالح العنزي، د. نيرمين أحمد السيد، أ. فاطمة محمد الجدي، أ. ليلى الحبيل.....	240-201
7	تصور مقترح لبرامج الشراكة التعليمية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، أ. هيفاء بنت الحميدي الشمري؛أ. عهود بنت نايف الشمري.....	283-241
8	دور المنصات الإلكترونية في تدريس مادة الأحياء لدي الطلاب في معهد التمريض بدولة الكويت من وجهة نظرهم، أ. منى جديع العازمي.....	329-284
9	دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم في مدارس المرحلة الثانوية بدولة الكويت: دراسة ميدانية، د. صفوت حسن عبدالعزيز، أ. زهرة الصايغ، أ. صفاء عريف عارف، أ. رحاب المطيري، أ. غدير الهندال.....	371-330
10	تقويم منصة عين الإثرائية وفق نموذج القرارات المتعددة Stufflebeam من وجهة نظر المعلمات، أ. عبير علي الحربي.....	404-372

م	العنوان	الصفحة
11	القيادة الخادمة لدى مديري المدارس الخاصة في لواء الجامعة بمحافظة العاصمة وعلاقتها بالمناخ التنظيمي من وجهة نظر المعلمين، أ. صبا يوسف محمد حمادنه؛ أ.د عمر محمد الخرابشة.....	439-405
12	دور مكتبة المدرسة في تنمية ثقافة الطلبة من وجهة نظر المعلمين في مدارس التعليم العام في منطقة الجهراء التعليمية بدولة الكويت، أ. دلال معيض خليف العازمي.....	472-440
13	Assessment of Effectiveness of Teaching Translation Course Online during Covid-19 Pandemic, Dr. Nihal Hassan Abdel Aziz.....	502-473

المقالات

م	العنوان	الصفحة
14	صفات المعلم المثالي (الديداكتيكي): دراسة نظرية، أ. صالح شيخو الهسنياني.....	529-504

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالله عبدالرحمن الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجـــلة الدراســات والبحـوث التربـــوية
المجلد (5)ـ العدد (13)ـ يناير 2025م

درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

د. رضية بنت سليمان بن ناصر الحبسية

أستاذ الإدارة التربوية المساعد- قسم التربية والدراسات الإنسانية– كلية العلوم والآداب- جامعة نزوى- سلطنة عُمان

RadhiyaAlhabsi@unizwa.edu.om

استلام البحث: 2024/10/18 قبول النشر: 2024/11/30 تاريخ النشر: 2025/1/10

الملخص: هدفت الدراسة إلى استكشاف إمكانية التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وطُبقت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات للإجابة عن أسئلتها، وتكونت عينة الدراسة من (375) من العاملين بوزراة التربية والتعليم في سلطنة عمان بنسبة (15.5%) من المجتمع الأصلي. وجاءت نتائج الدراسة كالآتي: أن درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان متوسطة، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان متوسط، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة، فكلما زادت جودة الحوكمة الإلكترونية، زادت إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية حيث تُظهر النتائج أنها الأكثر تأثيرًا، وتحسين الأمن والخصوصية مما يرفع من مستوى الثقة في الحوكمة الإلكترونية. وكذلك تحديد الأولويات والمشاريع التعليمية التي تتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية، التنمية المستدامة، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان.

The Degree of Application of Electronic governance and its Relationship to Achieving Sustainable Development in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman

Dr. Radhiya Sulaiman Nasser AL-Habsi

Assistant Professor, University of Nizwa, Sultanate of Oman

RadhiyaAlhabsi@unizwa.edu.om

Received: 18/10/2024 Accepted: 30/11/2024 Published: 10/1/2025

Abstract: This study aimed to explore the predictability of achieving sustainable development through the application of e-governance in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman. The study employed a descriptive methodology to achieve its objectives and utilized a questionnaire as a tool for data collection to answer its research questions. The sample consisted of 375 employees from the Ministry of Education in Oman, representing 15.5% of the original population. The results indicated that the degree of application of e-governance in the Ministry of Education in the Sultanate of Oman was moderate, and the level of achievement of sustainable development in the ministry was moderate. The findings revealed a strong relationship between the application of e-governance and the achievement of sustainable development, suggesting that as the quality of e-governance

increases, the potential for achieving sustainable development also increases. The study recommended developing the infrastructure, as the results showed it to be the most impactful factor, and improving security and privacy to enhance trust in e-governance. Additionally, it suggested identifying priorities and educational projects that align with the concept of sustainable development and its goals, as well as enhancing cooperation and coordination among stakeholders both within and outside the ministry to achieve sustainable development objectives.

Keywords: E-governance, sustainable development, Ministry of Education, Sultanate of Oman.

مقدمة:

تُعَدُّ التكنولوجيا ضرورة حتمية وجزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان المعاصر، فهي تُمَكِّن الإنسان من التقدم المعرفي والاكتشافات، وتقدم معلومات دقيقة وسريعة لتلبية احتياجاته اليومية بكفاءة، متجاوزةً حدود الزمان والمكان، كما تساعد متخذي القرار في التفكير والمقارنة والتقييم.

وبالتوازي مع الثورة الصناعية الرابعة وما تقدمه من تقنيات متقدمة توجَّهَت الدول إلى تطويع هذه التكنولوجيا لتحويل خدماتها التقليدية إلى خدمات إلكترونية متطورة، وتُعَدُّ الحوكمة الإلكترونية المرحلة التالية في هذا التحول، حيث تتميز بخصائص تُعَزِّز التعاون والمشاركة مع أصحاب المصلحة (العلوان، 2020).

والدول والمجتمعات بمختلف ثقافاتها تسعى إلى تعزيز مواردها لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة، ويتطلب ذلك تحقيق التوافق مع الرؤى والتوجهات العالمية للتنمية، ومن أهم هذه التوجهات التنمية المستدامة التي تتطلب مقومات وموارد متعددة، ويُعد العنصر البشري أحد أهم هذه المقومات حيث يمثل الأساس والركيزة لتحقيق التنمية المستدامة، ويتم بناؤه من خلال التربية التي تهدف إلى تنمية الشخصية الإنسانية وإعدادها لمواجهة التحديات العالمية والتنموية المستقبلية.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دور التربية بمختلف وسائلها في تحقيق التنمية بكافة أشكالها ومستوياتها، حيث تتحمل التربية مسؤولية إعداد وتأهيل أفراد المجتمع ليكونوا قادرين على التكيف مع التحديات المستقبلية في جميع المجالات والمستويات.

وقد أشار الشمري وآخرون (2019) إلى أن التنمية المستدامة تتضمن عدة أبعاد، منها: البُعْد الاجتماعي الذي يركز على تنمية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع ضمان حياة اجتماعية كريمة في بيئة آمنة والحصول على نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، والبُعْد الاقتصادي يهدف إلى تحقيق توازن بين قطاعات المجتمع الاقتصادية والمناطق الجغرافية، والحفاظ على استمرار الإنتاج ومنع الخلل الاجتماعي الناتج عن السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين دخل الفرد والتقليل من ظاهرة الفقر، والبُعْد البيئي يركز على غرس القيم والمهارات البيئية لدى الإنسان للحفاظ على البيئة والحد من السلوكيات التي تؤدي إلى تدهورها.

وتتطلب التنمية المستدامة اهتمامًا متوازنًا بالجوانب التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فمن الناحية التكنولوجية يجب توظيف التكنولوجيا بشكل أكثر كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، مع وجود قيادات مستدامة قادرة على تخطيط وتنفيذ برامج بيئية تثقيفية، أما على المستوى الاجتماعي فالتنمية المستدامة تستلزم توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد مثل الأمن والغذاء والصحة والتعليم، بالإضافة إلى غرس القيم المجتمعية كالمواطنة وبناء القدرات البشرية. وعلى الصعيد الاقتصادي يجب استثمار الموارد البشرية، وتحقيق التوازن في الأجور، والاهتمام بالموارد الزراعية وزيادة فرص العمل. بينما يتطلب البُعد البيئي الحفاظ على الموارد الطبيعية، ووضع قوانين وتشريعات بيئية، وتضمين المناهج التعليمية والبرامج التوعوية لحماية البيئة، وأخيرًا تأتي المتطلبات التكنولوجية التي تشمل تقليل الأضرار البيئية، وتوفير البنية التحتية المناسبة، وتنمية المهارات التكنولوجية لدى الأفراد من خلال البرامج والموارد المادية ونشر ثقافة التكنولوجيا الرقمية، حيث إن تكامل هذه الجوانب المختلفة هو ما يضمن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة(مشرف، 2017).

وتُعدّ الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة من الموضوعات المهمة في العصر الحالي، حيث تشكل الحوكمة الإلكترونية مفتاحًا لتحسين الخدمات الحكومية وتطويرها، بينما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام، وبالنظر إلى أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة تأتي هذه الدراسة لتحديد درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وتحديد مدى إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم، ومن المتوقع أن تساهم النتائج في تحسين الخدمات التعليمية وتطويرها بشكل مستدام، وذلك من خلال تحسين الحوكمة الإلكترونية وتعزيز التنمية المستدامة في الوزارة، كما يمكن استخدام نتائج الدراسة كمصدر للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

تُعد وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان من أهم الجهات الحكومية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية، ويساهم تطبيق الحوكمة الإلكترونية في إدارة العمليات التعليمية والإدارية بشكل كبير في تحقيق الشفافية والمساءلة، وتعزيز الكفاءة والفاعلية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات التعليم والتنمية البشرية والبيئية (وزارة التربية والتعليم، 2022).

وفي المقابل يؤدي أي قصور أو تقصير في تطبيق مبادئ الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم إلى عرقلة جهود تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن غياب الشفافية والمساءلة، وانخفاض كفاءة الأداء الإداري والفني، وتدني جودة الخدمات التعليمية، كلها عوامل تحد من قدرة الوزارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجالات التعليمية والتنموية والبيئية (الحارثي، 2020).

وعلى سبيل المثال أظهرت نتائج دراسة الفضيلي (2020) انخفاض جودة التعليم في بعض المدارس الحكومية في سلطنة عمان، ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى مشكلات في الحوكمة الإدارية والمؤسسية. كما أكدت دراسة الشهراني (2019) وجود تحديات في استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في التعليم في سلطنة عمان، وترتبط هذه التحديات بمشكلات في الحوكمة الإلكترونية وعدم وجود إطار إداري ومؤسسي مناسب للتنمية المستدامة في القطاع التعليمي. وكذلك أكدت دراسة الحارثي (2018) وجود عدم توافق بين الاحتياجات التعليمية والمهارات التقنية للمعلمين في سلطنة عمان، مما يعوق تطبيق التكنولوجيا الإلكترونية في التعليم، ويرتبط هذا التحدي بالحوكمة الإلكترونية وعدم وجود إطار إداري ومؤسسي مناسب للتنمية المستدامة.

وتوصلت دراسة الزهراني (2021) إلى دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق المساءلة والشفافية والمشاركة، ويلاحظ ندرة الدراسات التي تناولت الحوكمة الإلكترونية وعلاقتها بالتنمية المستدامة. وفي حدود علم الباحثة لم تجرى دراسة تناولت متغيرات الدراسة الحالية في سلطنة عُمان، مما دعم الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة، وبناء عليه ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2. ما مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3. هل يمكن التنبؤ بإمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان؟

أهداف الدراسة:

- تقييم درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- قياس مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- تحديد إمكانية التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان.

أهمية الدراسة:

أ- **الأهمية النظرية:** تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبرى في المجال الأكاديمي والعلمي، حيث تساهم في فهم العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في القطاع التعليمي، وتحديد مدى تأثير الحوكمة الإلكترونية على التنمية المستدامة في هذا القطاع، كما تساهم الدراسة في تطوير النظريات الحالية حول الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة، وتوفير أسس وأدلة علمية للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

ب- **الأهمية التطبيقية:** تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبرى في المجال التطبيقي، حيث تساهم في تحسين الحوكمة الإلكترونية وتعزيز التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم، وبالتالي تحسين جودة الخدمات التعليمية وتطويرها بشكل مستدام، ويمكن استخدام نتائج الدراسة كدليل عملي لتحسين السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في قطاع التعليم. وكذلك يمكن استخدام نتائج الدراسة كمصدر للإرشاد والتوجيه للمؤسسات التعليمية الأخرى في تطبيق الممارسات الأفضل في الحوكمة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسةُ على تحديد درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية، ومدى إمكانية تحقيق التنمية المُستدَامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمَان.
- **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية على عيّنةٍ من الموظفين والموظفات في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمَان.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسةُ على المديريات التعليمية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمَان.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة ميدانياً خلال العام الدراسي 2024/2023م.

مصطلحات الدراسة:

- **الحوكمة الإلكترونية E-Governance:**

هي استخدام التكنولوجيا الحديثة والإلكترونية لتحسين إدارة المؤسسات والهيئات والحكومات وزيادة شفافيتها ومشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية والتحسينات الخدمية (UNESCAP, 2018). وتعرّف الحوكمة الإلكترونية إجرائيا بأنها الإطار الإداري والمؤسسي الذي يتم من خلاله توجيه وتنظيم العمليات الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان بهدف تحسين إدارة العمل المؤسسي بها، وتقاس بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات أبعاد الدراسة التالية: البنية التحتية التكنولوجية، الخدمات الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الشفافية والمساءلة، الأمن والخصوصية.

- **التنمية المستدامة Sustainable Development:**

هي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال إدارة الموارد الطبيعية وتطوير الاقتصاد والتعليم والصحة والبيئة بشكل مستدام (United Nations, 2015). وتُعرّف التنمية المستدامة إجرائيا بأنها الإطار الإداري والمؤسسي الذي يتم من خلاله تحسين جودة التعليم وتطوير البنية التحتية والخدمات التعليمية بشكل مستدام، بهدف تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وتقاس بمستوى استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات أبعاد الدراسة التالية: البُعد البيئي، البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد المؤسسي، والبُعد التكنولوجي.

الخلفية النظرية للدراسة:

أولاً: الحوكمة الإلكترونية:

إن التغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم أفرزت العديد من المفاهيم والمتغيرات التي يصعب ضبطها والتحكم فيها خاصة في ظل تنامي المعرفة وظهور ممارسات جديدة في مختلف التنظيمات الاجتماعية، ومنها الحوكمة.

مفهوم الحوكمة الإلكترونية:

تعددت التعريفات التي تناولت الحوكمة وتعرف بأنها العمليات والسياسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة والرقابة وإدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الخواجة، 2006، 36). كما تعرف بأنها نظام لإدارة المؤسسة بشكل إستراتيجي لتحقيق أهدافها الرئيسية، ورقابتها بشكل شامل وبطريقة وأخلاقية ملتزمة كونها قائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى عن تسلط أي فرد فيها، وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة (Williamson, 2009, 28).

وتعرف الحوكمة بأنها قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ القواعد وتقديم الخدمات بغض النظر عما إذا كانت هذه الحكومة ديمقراطية أم لا، بينما تكون الحوكمة في المدارس حول أداء الوكلاء في تنفيذ رغبات مديري المدارس، وليس الأهداف التي وضعها المديرون (Fukuyama, 2013, 44). وتعرف بأنها الطرق والأساليب التي يتم استخدامها في المؤسسة لتحقيق الشفافية والإفصاح والإدارة الرشيدة وتجنب الأخطاء والانحرافات والابتعاد عن التحيز وتحقيق الجودة والتميز في الأداء، وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين العاملين في المؤسسة (عبد العزيز وآخرون، 2022، 19).

وتعرف الحوكمة الإلكترونية بأنها اعتماد التكنولوجيا كحامل للعمليات الحكومية، وأداة لإشراك وإدخال المواطن في عمليات الدولة من خلال السماح له بالاستفادة من الخدمات الحكومية (العمومية)عبر شبكة الإنترنت

(Megder, 2005, 80). وتعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة لإمداد المواطنين والمنظمات بالمداخل الملائمة للمعلومات والخدمات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنظمات الأعمال والموردين وكل من يعمل في قطاع المواطنين ومنظمات الأعمال وحتى مع المنظمات الحكومية ذاتها (عبد المحسن، 2009، 18).

وتعرف منظمة اليونسكو UNESCO الحوكمة الإلكترونية بأنها استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتشجيع تشاركها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحكومة أفضل من حيث فاعلية المساءلة والشفافية (IGI Global, 2020).

أهداف الحوكمة الإلكترونية وأبعادها:

هناك العديد من أهداف الحوكمة الإلكترونية، ومنها ما يلي:

1- الأهداف الداخلية: غير الظاهرة للمتعاملين والمرتكزة على الأعمال الحكومية:

- سرعة إنجاز الأعمال الموكلة لموظفي المؤسسات الحكومية.
- الشفافية في الأعمال الحكومية وإمكانية المحاسبة، حيث يتم معرفة كل شخص قام بتنفيذ أي معاملة.
- الكفاءة والدقة، وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية.
- توفير تكلفة الأعمال، وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية وحضارية.

2- الأهداف الخارجية: الموجهة نحو تحقيق حاجات المجتمع وتوقعاته بطريقة مرضية:

- تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات العديدة المتاحة على شبكة الإنترنت.
- سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراءات العمليات الحكومية الداخلية.
- السرعة والكفاءة العالية الخاصة في التواصل مع المستفيدين، والأجهزة الحكومية الأخرى.
- تقديم الخدمات إلى المستفيدين في مكان وجودهم بالشكل والأسلوب المناسبين (الخمايسه، 2013).

ويوضح الشكل التالي أبعاد الحوكمة الإلكترونية

عبد المحسن (2009)

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على خمسة أبعاد للحكومة الإلكترونية تشمل ما يلي: البنية التحتية التكنولوجية، الخدمات الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الشفافية والمساءلة، الأمن والخصوصية

أهمية الحوكمة في المؤسسات التعليمية:

للحوكمة أهمية كبرى فهي هدف واضح في تحقيق العدالة الاجتماعية والانسجام المتكامل المطلوب في تيسير العمل بين الأفراد لإكثار الإنتاجية والعطاء، وتعمل أيضاً على تمكين الإدارات المدرسية من التنافس الشريف مما يسهم بالتطور المستمر للوصول إلى الأهداف المرجوة، وتعطي الحافز للمساءلة والشفافية لدى الإدارة نفسها (لكحل والزمطة، 2020)، كما أنها تعطي الانضباط اللازم في اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والسليم في التعامل مع الأفراد بين بعضهم ومع الآخرين (كورتل، 2008).

ويشير حلاوه وطه (2011) إلى أنها نظام وقائي يعزز السلامة ويعمل على المصداقية، كما أفاد (حافظ، 2011؛ برقان والقرشي، 2012) أن الحوكمة في المدارس لها أهمية في مساعدة مديرات التربية في تحقيق أهدافها بأفضل الطرق الممكنة، وتفيد في رصد نقاط القوة والضعف في أداء المخرجات، ووضع خطة للعمل والسعي لتطبيقها مما يضمن التوازن بين المسؤوليات، وتضمن حقوق ومصالح العاملين دون تمييز. والحوكمة نظام رقابة ذاتي يؤدي إلى رضا المجتمع المدرسي فيما بينهم، وعلاوة على ذلك تعمل على تطوير التعليم والتجديد والتنمية فيه، والحوكمة هي حماية الأفراد بشكل مستمر وعلى المدى الطويل، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة الخاصة بالمؤسسة والتأكد من وجود هيكل إداري تنظيمي جيد داخل المؤسسة، بحث يكون لكل شخص مهامه من خلال تحديد مسؤولياته بهدف تطوير سياسات وإجراءات المؤسسة (الزطمة، 2016)، مما أدى إلى الإجماع على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في المدارس أساس التطور والاستقرار والتنمية.

ثانياً: التنمية المستدامة:

تعد قضية التنمية المستدامة من القضايا المهمة التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها، حيث تعد قضية وطنية يجب أن تحشد من أجلها جهود جميع أفراد الوطن، لتحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة.

1- مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعريفات التي تناولت التنمية المستدامة، وتعرف بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها (مصطفى وعطية، 2009، 134). كما تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (UNISCO, 2013).

وتعرف بأنها هدف شامل يتمثل في تحقيق التوازن بين رفاهية الناس وتحسين حياتهم على الصعيد العالمي، مع الحفاظ في نفس الوقت على الموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية للأجيال القادمة (عيسى، 2017، 114). وكذلك تعرف بأنها العمليات المستمرة التي تهدف إلى تحويل المجتمع من حالة الفقر والركود إلى حالة من التقدم والتطور والنمو بالاعتماد على القدرات الكامنة وباستثمار تراثهم الثقافي كركيزة أساسية، ليتمكن المجتمع من تجاوز مختلف العراقيل والإشكاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، دون إلحاق الضرر بهم وببيئتهم وتراثهم، ومستقبل أبنائهم (القطب وآخرون، 2019، 372).

كما تعرف بأنها التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأجيال المعاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، والتي يمكن تضمين متطلباتها وأبعادها بمناهج التعليم المختلفة (الطنطاوي، 2021، 6).

2- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أربعة أبعاد تشمل ما يلي:

أ-البُعد البيئي:

يقصد به الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية ومدى قدرتها على تلبية الاحتياجات الحالية دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة في الاستفادة منها، ويركز هذا البُعد بشكل رئيسي على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، والاستهلاك المستدام لتلك المصادر بما لا يهددها بالاستنزاف والإهدار (الطنطاوي، 2021). ويهدف هذا البعد إلى التعريف بالتوازن البيئي، والمحافظة على البيئة الطبيعية، وتوظيف البيئة المادية بعيداً عن التلوث، ونشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضارية، وحماية البيئة من جميع مصادر التلوث والاستنزاف، وتحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء، وكذلك استخدام التكنولوجيا النظيفة (غريب وحلمي، 2018).

ب- البُعد الاجتماعي (الإنساني):

يتعلق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتحسينها لجميع فئات المجتمع، وتعزيز مكانة المرأة وإحداث توازن في توزيع السكان وتحسين خصائصهم وتحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي (مرداوي، 2010). وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، ويتجلى ذلك في التصدي لقضية الفقر، والبطالة، والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية (بابكر، 2009).

وذلك من أجل ضمان حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، حيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته دون تقليل فرص الأجيال القادمة في التمتع بها والاستفادة منها (الطنطاوي، 2021).

ويهدف البُعد الاجتماعي إلى تعزيز المشاركة في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم مع ضمان العدالة والإنصاف بين الأجيال الحالية والقادمة، وتعليم الأفراد أساليب ومهارات جديدة، مما يزيد من ثقتهم في إمكانية حل مشكلاتهم، وإيجاد فرص متساوية في توفير فرص العمل التي تيسر إمكانية استثمار وتنمية الموارد البشرية في المجتمع، وزيادة قدرة المجتمع على حل مشكلاته في المستقبل (غريب وحلمي، 2018).

ج- البُعد الاقتصادي:

يقصد به العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج، حيث يتعلق بالانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، كما يتعلق بتحديد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية والمساواة في توزيع هذه الموارد (مرداوي، 2010).

وينبع البُعد الاقتصادي من أن البيئة هي رأس المال الطبيعي وهي المنبع الرئيسي للتنمية، وأن أي استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى بعين الاعتبار، وذلك بوضع خطط وجداول زمنية لفترات زمنية طويلة من أجل حل المشكلات وتحقيق الاحتياجات (الطنطاوي، 2021).

د- البُعد الثقافي:

وجود الثقافة لدى أفراد المجتمع يسهم في صنع التنمية والتقدم الذي تنشده المجتمعات كما أن غيابها يعرقل تحقيق ذلك التقدم، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة السلوك الإنساني داخل المجتمع، فمن خلالها يستطيع الفرد أن يندمج في الوسط الذي يعيش فيه، وهذا الوسط بدوره يقبل اندماج الفرد طالما لا يتعارض مع الثقافة السائدة، وإلا حاول المجتمع إقصاء الفرد مادياً ومعنوياً. ومن هنا تعد العلاقة بين الثقافة والتنمية علاقة أزلية قديمة قدم التاريخ البشري نفسه، وذلك من منطلق أن الثقافة وسيلة التغيير والتطوير في أي مجتمع (عبد القادر، 2020).

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاستدامة البيئية ويمكن تحقيق هذه الغايات من خلال الاهتمام بالثقافة، حيث يتطلب ذلك أن يكون لدى الأفراد ثقافة التنمية المستدامة التي تسعى إلى تغيير السلوك، والمفاهيم المنتشرة بين الأفراد في المجتمع، والمشاركة والتعاون على المستوى المحلي، وهذا الأمر يفرض بناء جسور العلاقة بين الثقافة والمجتمع في ضوء مبادئ التنمية المستدامة (عبد القادر، 2020).

هـ- البُعد التكنولوجي:

يقصد به توظيف التكنولوجيا واستغلالها في الحياة اليومية للحفاظ على الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتصل إلى الحد الأدنى من النفايات النظيفة والغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض، والتنمية المستدامة تدعو إلى الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا وتسهيل نقل التكنولوجيات الحديثة في مجال الطاقة (الطنطاوي، 2021)، لينتقل المجتمع إلى عصر خفض تكاليف التلوث، وإحراز تقدم تقني يعمل على تقليل النفايات، وأن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق، وأن تسفر الابتكارات والأخذ بالتكنولوجيا إلى فوائد اقتصادية، واجتماعية، وألّا يكون هناك تباين بين الفوائد العامة، والخاصة (صورية، 2017).

3- أهداف التنمية المستدامة:

باعتبار أن الإنسان هو الهدف الأسمى للتنمية المستدامة، فإن جميع أهداف التنمية المستدامة تتعلق بكيفية تحسين حياة الإنسان وتلبية جميع احتياجاته، ومن أهم الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها ما يلي:

- تحقيق حياة أفضل لأفراد المجتمع: وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين أنشطة أفراد المجتمع والبيئة، والتعامل مع النظم البيئية ومحتواها على أساس حياة الفرد عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح، مع التركيز على نوعية التنمية وشكل تحقيق العدالة في استغلال الموارد البيئية، ومراعاة حقوق الأفراد والجماعات في الإشباع المناسب لاحتياجاتهم في الحاضر والمستقبل (الطنطاوي، 2021).
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، نفسياً واقتصادياً وتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع بصوره عادلة ومقبولة (Porritt, 2005).
- احترام البيئة الطبيعية: حيث تستهدف التنمية المستدامة الحفاظ على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، فهي ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لكي تكون علاقة تكامل وانسجام (صوفي، 2021).
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: من خلال التعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة بصورة عقلانية (وردم، 2003).
- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع: وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع، عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية (Porritt, 2005).

يتضح مما سبق أن الإنسان هو الهدف الأسمى للتنمية المستدامة، وتتعدد أهداف التنمية المستدامة، ومنها ما يلي: تحقيق حياة أفضل لأفراد المجتمع، تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، احترام البيئة الطبيعية، تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية، تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع.

الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على **عدد** من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات، في محورين أساسيين، من الأحدث إلى الأقدم كالآتي:

أولاً: الحوكمة الإلكترونية:

أجرى الزهراني (2021) دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع تطبيقات الحوكمة الإلكترونية لنظام الاعتماد المدرسي في إدارات التعليم العام بمدارس المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض في ضوء منحى نظرية النظم، والتعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وجاءت أهم نتائجها: أن أغلب تطبيقات الحوكمة الإلكترونية لعمليات الاعتماد المدرسي في إدارات التعليم العام في ضوء نظرية النظم ضعيفة، وأن المعوقات التي تحد من تطبيق الحوكمة الإلكترونية لعمليات الاعتماد المدرسي جاءت بدرجة كبيرة.

وهدفت دراسة شحاذة والكناني (2021) إلى الكشف عن اتجاهات القيادات الإدارية الجامعية نحو برنامج الحوكمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (51) فرداً، طبقت عليهم استبانة مكون من (22) عبارة. وتوصلت النتائج إلى أن الحوكمة الإلكترونية أداة فاعلة لقيام الإدارات العامة بمهامها في تحقيق المساءلة والشفافية والمشاركة. وأظهرت نتائج دراسة الجريسي والعتيبي (2020) أن استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم في مدينة الرياض جاء بدرجة متوسطة.

وأجرى الفضيلي (2020) دراسة هدفت إلى تقييم جودة التعليم في المدارس الحكومية في عُمان، وتم إجراء الدراسة على عينة من المدارس الحكومية في سلطنة عمان، وأظهرت النتائج وجود عدد من المشكلات التي تؤثر على

جودة التعليم في بعض المدارس الحكومية، مثل ضعف الحوكمة الإدارية والمؤسسية والحوكمة الإلكترونية، وأوصت الدراسة بتعزيز الحوكمة الإلكترونية والإدارية والمؤسسية للنهوض بجودة التعليم في المدارس الحكومية.

وأظهرت النتائج دراسة الشهراني (2019) وجود تحديات تؤثر على استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في التعليم، مثل ضعف الحوكمة الإلكترونية وعدم وجود إطار إداري ومؤسسي مناسب، كما أظهرت نتائج دراسة الحارثية (2018) وجود عدم توافق بين الاحتياجات التعليمية والمهارات التقنية للمعلمين، مما يعوق تطبيق التكنولوجيا الإلكترونية في التعليم.

وكشفت دراسة كاسب وبتريسون (Casap&Pettersson,2018) عن تدني الحوكمة الإلكترونية في قطاع التعليم في مولدوفا، وأظهرت نتائج دراسة ناغا (Naga,2012) أن درجة تطبيق الحوكمة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة كانت مرتفعة.

ثانياً: التنمية المستدامة.

أجرى باحمدان والديب (2022) دراسة هدفت إلى الكشف عن دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة، وإنجازات التعليم المتماشية مع الرؤية في المملكة العربية السعودية، والتحليل الاقتصادي لأثر التعليم في المملكة العربية السعودية، وقياس الأثر باستخدام الأساليب الإحصائية، واستخدمت الدراسة منهجية (أردل) في النموذج الأول، واستخدمت منهجية (تودا ياماماتو) في النموذج الثاني. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلّي الإجمالي، وكانت النتائج بشكل عام تُؤَيِّدُ فرضية الدراسة القائلة: التعليم يُسْهِمُ في تحقيق التنمية المُستدَامة في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بأهمية مشاركة جميع أطراف التعليم، والتأكد من حصول الطلبة على المهارات الحياتية مع التعليمية، وتطوير المناهج واحتضان الموهوبين، والإعداد الجيد للكادر التعليمي والقيادي في التعليم.

وهدفت دراسةُ الجديبي (2020) إلى التعرف على متطلبات تطبيق إدارة المعرفة (متطلبات التكنولوجيا، ومتطلبات تطبيق ومشاركة المعرفة، ومتطلبات القيادة، ومتطلبات توليد المعرفة) بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية الالزمة لتعزيز التنمية المستدامة بالمملكة وفق رؤية 2030. وتوصلت النتائج إلى أن مُتطلَّبات تطبيق إدارة المعرفة لتعزيز التنمية المُستدَامة وفق رُؤْيَة 2030 جاءت بدرجة عالية. وأوصت الدراسة بضرورة التزام القيادة الإدارية بالتكنولوجيا لتنمية وتسخير المعرفة، وأن يكون لدى مؤسسات التعليم العالي بالسعودية وحدة مستقلة لإدارة المعارف لغرض وضع خطط تنمية المعرفة ومتابعتها.

وسعت دراسة الإدريسي (2018) إلى معرفة دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، ومستوى مساهمة كل بُعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة،

وتحديد أيها أكثر تأثيراً في تعزيز التنمية المستدامة. وكشفت النتائج عن وجود مستوى عالٍ في تَحَقُّقِ التنمية المُستدَامة في بيئة المنظَّمات التعليمية اليمنية بوجهٍ عامٍّ، وأنَّ مستوى تَحَقُّق التنمية المُستدَامة في بيئة المنظَّمات التعليمية الأهلية جاء أكبر من مستوى التَّحَقُّق الحاصل في بيئات المنظَّمات التعليمية الحكومية، وكانت الأبعاد التي لها الدور البارز والأهم في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية هي (اتخاذ القرارات في ضوء المعلومات والحقائق، والمشاركة الجماعية) في كل من منظمات التعليم الحكومية والأهلية، بينما أضافت منظمات التعليم الأهلية بُعد (التزام ودعم الإدارة العليا).

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- اتبعت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي نظراً لمناسبته لطبيعتها وأهدافها، وقد تنوعت الأهداف التي تناولتها الدراسات السابقة.
- توصلت الدراسات السابقة إلى تباين تطبيق الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية، فقد توصلت دراسة (Casap&Pettersson,2018)، ودراسة الزهراني (2021) إلى ضعف تطبيق الحوكمة الإلكترونية، وتوصلت دراسة (Naga,2012) إلى أن درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية مرتفعة.
- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة ومنهجية الدِّراسة، والإسهام في بناء بعض أركان الأدب النظري للدِّراسة وتصميم أداة الدِّراسة، وكذلك الاستفادة من الدراسات السابقة في مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة الحالية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة يتم توزيعها على عينة من الموظفين في وزارة التربية والتعليم، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي للتنبؤ بمدى إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بالمديريات العامة بوزارة التربية والتعليم البالغ عددهم (2421) موظفاً وموظفة حسب الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية (وزارة التربية والتعليم، 2024). وقد بلغ حجم العينة (375)، أي بنسبة (15.5%) من المجتمع الأصلي، ويوضح الجدول (1) توزيع عينة الدراسة الحالية على المتغيرات الديموغرافية .

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية للدراسة

نوع المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	179	%47.7
	أنثى	196	%52.3
	المجموع	375	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأدنى	244	%65.1
	ماجستير فأعلى	131	%34.9
	المجموع	375	%100
سنوات الخبرة	أقل من7سنوات	178	%47.5
	7 سنوات فأكثر	197	%52.5
	المجموع	375	%100

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الحوكمة الإلكترونية، مثل دراسات الفضيلي (2020)، شحاذة والكناني (2021)، الزهراني (2021)، الشهراني (2019)، الجريسي والعتيبي (2020)، ودراسة كاسب وبتريسون (Casap&Pettersson,2018)، وكذلك الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، كدراسة باحمدان والديب (2022)، ودراسةُ الجديبي (2020)، ودراسةُ الإدريسي (2018)، وتم تطوير أداة الدراسة وتقسيم أبعادها بناءً على هذه المرجعية والواقع الميداني.

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة باستخدام كلٍ من:

أ. **الصدق الظاهري (صِدْقُ المُحَكِّمِين)**: لِلتَّحَقُّق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة الحالية أو ما يُعْرَفُ بِصِدْقِ المُحَكِّمِينَ ثُمَّ عَرْضُهَا في صورتها الأولية على مجموعة من المُحَكِّمِين المُتَخَصّصين في مجال الإدارة التربوية، وبلغ عددهم (5) مُحَكِّمِين.

ب. **صدق الاتساق الداخلي:** لاستخراج دلالات صدق البناء للأداة المكونة من محورين: المحور الأول، ويقيس درجة الحوكمة الإلكترونية، ويتكون من(25) فقرة، والمحور الثاني: يقيس مستوى التنمية المستدامة، ويتكون من (25) فقرة، فقد تم استخراج معاملات ارتباط الأبعاد والفقرات مع الدرجة الكلية، ومعامل الثبات لأبعاد المحورين بطريقة كرونباخ ألفا، بالإضافة إلى معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للمحورين كل على حدة، والجداول الآتية توضح ذلك.

جدول (2)

معاملات الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية للحوكمة الإلكترونية

البُعد	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون
البنية التحتية التكنولوجية	5-1	0.909
الخدمات الإلكترونية	10-6	0.888
المشاركة الإلكترونية	15-11	0.932
الشفافية والمساءلة	20-16	0.914
الأمن والخصوصية	25-20	0.890

يوضح الجدول (2) الصدق البنائي للاستبانة ويظهر معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد الحوكمة الإلكترونية والدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت بين (0.888) لبُعد الخدمات الإلكترونية و(0.932) لبُعد المشاركة الإلكترونية، وتجدر الإشارة إلى أن جميع معاملات الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية للأداة ذات قيم عالية ودالة إحصائياً.

جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية للتنمية المستدامة

البُعد	الفقرات	معامل الارتباط
البُعد البيئي	30-26	0.845
البُعد الاقتصادي	35-31	0.907
البُعد الاجتماعي	40-36	0.951
البُعد المؤسسي	45-41	0.941
البُعد التكنولوجي	50-46	0.942

يوضح الجدول (3) الصدق البنائي للاستبانة ويظهر معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد التنمية المستدامة والدرجة الكلية للأداة حيث تراوحت بين (0.845) للبُعد البيئي و(0.951) للبُعد الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أن جميع معاملات الارتباط بين كل بُعد والدرجة الكلية للأداة ذات قيم عالية ودالة إحصائياً.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات الاستبانة بعد تطبيقها على العينة الاستطلاعية نفسها، وتم استخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول (4)

معامل الثبات بمعادلة ألفا كرونباخ لأدوات الدراسة

م	المحور	الفقرات	معامل الثبات
1	الحوكمة الإلكترونية	25	0.914
2	التنمية المستدامة	25	0.953
	ثبات الأداة ككل	50	0.989

يوضح الجدول (4) أن معامل ألفا كرونباخ لمحور الحوكمة الإلكترونية كانت (0.914)، وأن معامل ألفا كرونباخ لمحور التنمية المستدامة كانت (0.953) وهذا يعبر عن ثبات عال للمحورين، كما يشير الجدول (4) إلى أن معامل الثبات العام كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha للاستبانة ككل قد بلغ (0.989)، وهي قيم عالية ومؤشر على درجة ثبات عالية للأداة بين فقرات الاستبانة ككل، مما يجعلها صالحة للتطبيق الميداني لأغراض الدراسة الحالية، وقد اعتمدت هذه الدراسة معيار الحكم الآتي للحكم على نتائج الدراسة.

جدول (5)

معيار الحكم على نتائج الدراسة

المدى	الدرجة/ المستوى
من 1 - 1.79	منخفضة/ منخفض جداً
من 1.80 - 2.59	منخفضة/ منخفض
من 2.60 - 3.39	متوسطة/ متوسط
من 3.40 - 4.19	مرتفعة/ مرتفع
من 4.20 - 5	مرتفعة/ مرتفع جداً

إجراءات الدراسة:

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة الحالية، والتأكد من صدقها وثباتها، وإخراجها بصورتها النهائية، تم الحصول على خطاب تسهيل مهمة باحث من قسم التربية والدراسات الإنسانية من جامعة نزوى، ثم مخاطبة وزارة التربية والتعليم للحصول على خطاب تسهيل مهمة باحث للتطبيق الميداني لأداة الدراسة الحالية، بعدها تم رصد استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة، وتم تحليل البيانات، ومعالجتها، واستخراج النتائج باستخدام (SPSS)، وأخيرًا عرض ومناقشة نتائج الدراسة وفقا لأسئلتها.

الأساليب الإحصائية للبيانات:

استخدمت المعالجات الإحصائية والوصفية والتحليلية المناسبة في التحقق من صحة كل تساؤل من تساؤلات الدراسة باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، فقد تم حساب معامل الارتباط كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson)، للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة،

واستخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤالين الأول والثاني، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار البسيط، وتحليل الانحدار المتعدد للإجابة عن السؤال الثالث.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

الذي ينص على: **"ما درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان؟**

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أبعاد الحوكمة الإلكترونية، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	2	البنية التحتية التكنولوجية	3.50	0.92	مرتفع
2	5	الخدمات الإلكترونية	3.38	0.90	متوسط
2	4	المشاركة الإلكترونية	3.32	1.01	متوسط
3	3	الشفافية والمساءلة	3.26	0.94	متوسط
4	1	الأمن والخصوصية	3.10	1.07	متوسط
		الأداة ككل	3.31	0.90	متوسط

يُظهر جدول رقم (6) أن درجة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (0.90)، مع وجود تباين بين الأبعاد المختلفة تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة، وهذا يشير إلى تقدم ملحوظ في بعض الجوانب، مثل البنية التحتية التكنولوجية، ولكنه يسلط الضوء أيضًا على الحاجة الملحة لتحسين الخدمات الإلكترونية، وتعزيز الشفافية.

والبنية التحتية التكنولوجية هي العنصر الأكثر تطورًا، مما يعكس الجهود المبذولة في توفير الموارد التكنولوجية اللازمة، وهذا يُعد نقطة قوة تُعزز قدرة الوزارة على تنفيذ الحوكمة الإلكترونية بفعالية. وتُظهر الأبعاد المتعلقة بالخدمات الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية درجات متوسطة، مما يشير إلى ضرورة تحسين هذه الجوانب،

وقد يُعزى ذلك إلى أن الوزارة قد أنشأت بعض الخدمات، ولكنها بحاجة إلى المزيد من التطوير لتلبية احتياجات المستخدمين وتعزيز المشاركة المجتمعية، كما تشير النتائج إلى أن مستوى الشفافية والمساءلة يحتاج إلى تحسين، وأن تعزيز هذه الجوانب يُعد ضروريًا لبناء الثقة وزيادة فعالية الحوكمة الإلكترونية. وتُظهر النتائج أن الأمن والخصوصية من الأبعاد الأقل تطبيقًا، مما يعكس وجود مخاوف محتملة حول حماية البيانات، وهذا البُعد يتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان حماية المعلومات وتعزيز الثقة في النظام.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الجريسي والعتيبي (2020) بأن واقع تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم في مدينة الرياض جاء بدرجة متوسطة، ودراسة شحاذة والكناني(2021) بأن الحوكمة الالكترونية أداة فاعلة لقيام الإدارات العامة بمهامها في تحقيق المساءلة والشفافية والمشاركة. في حين تختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الفضيلي (2020) التي أكدت نتائجها وجود ضعف في الحوكمة الإلكترونية، ودراسة الزهراني (2021) التي أوضحت أن أغلب تطبيقات الحوكمة الإلكترونية لعمليات الاعتماد المدرسي في إدارات التعليم العام بمدية الرياض في ضوء نظرية النظم ضعيفة. وتختلف أيضاً مع نتائج دراسة الشهراني (2019) التي بيّنت وجود تحديات تؤثر على استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في التعليم، مثل ضعف الحوكمة الإلكترونية وعدم وجود إطار إداري ومؤسسي مناسب، ودراسة (Casap&Pettersson,2018) التي كشفت نتائجها عن تدني الحوكمة الالكترونية في قطاع التعليم في مولدوفا، ودراسة (Naga,2012) التي أكدت أن درجة تطبيق الحوكمة الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة كانت مرتفعة.

وفيما يلي عرض النتائج الخاصة بكل بعدعلى حدة:

جدول (7)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول البنية التحتية التكنولوجية

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
1	تمتلك الوزارة البنية التحتية التكنولوجية (شبكات، أجهزة، برمجيات) اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.	39.3	32.9	21.9	5.9	0	3.80	0.92	1	مرتفع
2	تقوم الوزارة بتحديث وتطوير البنية التحتية التكنولوجية بشكل مستمر.	39.3	26.5	9.1	18.7	6.4	3.54	1.32	3	مرتفع
3	تتوافر في الوزارة الموارد والميزانية الكافية لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية.	25.1	38.8	30.2	5.9	0	3.57	1.02	2	مرتفع
4	تقوم الوزارة بتدريب وتأهيل الموظفين على استخدام التقنيات والأنظمة الإلكترونية.	23.5	40.4	23.8	6.4	5.9	3.49	1.08	4	مرتفع
5	تتسم البنية التحتية التكنولوجية للوزارة بالكفاءة والموثوقية في تقديم الخدمات الإلكترونية.	23.0	34.5	30.2	6.4	5.9	3.39	1.09	5	متوسط
	المحور ككل						3.50	0.92	-	مرتفع

يتضح من الجدول (7) أن درجة تطبيق البنية التحتية التكنولوجية ككل مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (3.50) والانحراف المعياري (0.92)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (1) "تمتلك الوزارة البنية التحتية التكنولوجية (شبكات، أجهزة، برمجيات) اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية" بمتوسط حسابي (3.80) وبدرجة مرتفعة، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (3) "تتوافر في الوزارة الموارد والميزانية الكافية لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية" بمتوسط حسابي (3.57) وبدرجة مرتفعة أيضاً، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (5) "تتسم البنية التحتية التكنولوجية للوزارة بالكفاءة والموثوقية في تقديم الخدمات الإلكترونية" بمتوسط حسابي (3.39) وبدرجة متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى أن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان يتوافر بها البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، ولديها الموارد والميزانية الكافية لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، وتتسم هذه البنية بالكفاءة والموثوقية في تقديم الخدمات الإلكترونية، مما يؤكد على اهتمام وزارة التربية والتعليم بالبنية التحتية التكنولوجية لمسايرة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم.

جدول (8)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول الخدمات الإلكترونية

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
6	توفر الوزارة مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية للمستفيدين.	45.2	32.9	16.0	5.9	0.0	3.85	0.91	1	مرتفع
7	تتسم الخدمات الإلكترونية المقدمة من الوزارة بالسهولة والوضوح في الاستخدام.	29.7	27.8	21.9	20.6	0.0	3.30	1.11	3	متوسط
8	يمكن للمستفيدين الوصول للخدمات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان.	41.7	19.0	27.0	5.9	6.4	3.32	1.22	2	متوسط
9	تتميز الخدمات الإلكترونية المقدمة من الوزارة بالكفاءة والسرعة في الإنجاز.	12.3	39.6	35.8	0.0	12.3	3.15	1.11	5	متوسط
10	تقوم الوزارة بتحديث وتطوير الخدمات الإلكترونية بشكل مستمر لتلبية احتياجات المستفيدين.	21.4	42.0	24.3	0.0	12.3	3.29	1.19	4	متوسط
	المحور ككل						3.38	0.92	-	متوسط

يتضح من الجدول (8) أن درجة تطبيق الخدمات الإلكترونية ككل متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد ككل (3.38) والانحراف المعياري (0.92)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (6) "توفر الوزارة مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية للمستفيدين" بمتوسط حسابي (3.85) وبدرجة مرتفعة، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (8) "يمكن للمستفيدين الوصول للخدمات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان" بمتوسط حسابي (**3.32**) وبدرجة متوسطة، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (9) "تتميز الخدمات الإلكترونية المقدمة من الوزارة بالكفاءة والسرعة

في الإنجاز" بمتوسط حسابي (3.15) وبدرجة متوسطة أيضاً. وتشير هذه النتيجة إلى أن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان تتوافر بها خدمات إلكترونية متنوعة للمستفيدين، ويمكنهم الوصول للخدمات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان، وغالباً ما تتميز هذه الخدمات بالكفاءة والسرعة في الإنجاز، وتؤكد النتيجة الأخيرة الحاجة لزيادة سرعة وكفاءة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم للمستفيدين.

جدول (9)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول المشاركة الإلكترونية

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
11	تتيح الوزارة للموظفين فرص المشاركة الإلكترونية في وضع السياسات والقرارات.	0.0	34.0	40.9	12.8	12.3	2.97	0.98	4	متوسط
12	يشعر الموظفون بالتفاعل والاستجابة من الوزارة عند تقديم آرائهم وأفكارهم إلكترونياً.	6.7	22.7	39.0	12.8	18.7	2.86	1.16	5	متوسط
13	توفر الوزارة منصات إلكترونية متعددة لتعزيز مشاركة الموظفين.	11.2	53.7	9.9	6.4	18.7	3.32	1.30	2	متوسط
14	تستفيد الوزارة من مقترحات وأفكار الموظفين المقدمة إلكترونياً في تطوير خدماتها.	12.6	28.6	40.1	0.0	18.7	3.26	1.23	3	متوسط
15	تسهم المشاركة الإلكترونية للموظفين في زيادة الثقة بين الوزارة والمجتمع.	18.2	39.0	24.1	6.4	12.3	3.44	1.22	1	مرتفع
	المحور ككل						3.32	1.01	-	متوسط

يتضح من الجدول (9) أن درجة تطبيق المشاركة الإلكترونية ككل متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (3.32) والانحراف المعياري (1.01)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (15) "تسهم المشاركة الإلكترونية للموظفين في زيادة الثقة بين الوزارة والمجتمع" بمتوسط حسابي (3.44) وبدرجة مرتفعة، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (13) "توفر الوزارة منصات إلكترونية متعددة لتعزيز مشاركة الموظفين" بمتوسط حسابي (3.32) وبدرجة متوسطة، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (12) "يشعر الموظفون بالتفاعل والاستجابة من الوزارة عند تقديم آرائهم وأفكارهم إلكترونياً" بمتوسط حسابي (2.86) وبدرجة متوسطة أيضاً، وتشير هذه النتيجة إلى أن المشاركة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان تسهم في زيادة الثقة بين الوزارة والمجتمع، وأن الوزارة غالباً ما توفر منصات إلكترونية لتعزيز مشاركة الموظفين، وأحياناً يشعر الموظفون بالتفاعل عند تقديم آرائهم حول العمل إلكترونياً، وترى الباحثة أن منح الفرصة للموظفين للتعبير عن آرائهم وتقديم أفكارهم لتطوير العمل ينعكس إيجاباً على مستوى الرضا الوظيفي لديهم، ومن ثم تحقيق الأهداف المنشودة.

جدول (10)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول الشفافية والمساءلة

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
16	تنشر الوزارة معلومات ووثائق عملها بشكل إلكتروني للموظفين.	12.6	28.6	40.1	0.0	18.7	3.24	1.02	3	متوسط
17	توفر الوزارة آليات إلكترونية لتقديم الشكاوى والتظلمات وتتعامل معها بفاعلية.	8.8	51.1	21.4	12.8	5.9	3.38	0.92	1	متوسط
18	تخضع قرارات وأنشطة الوزارة للمراجعة والمساءلة الإلكترونية.	11.2	54.3	15.8	18.7	0.0	3.27	0.96	2	متوسط
19	تتيح الوزارة للموظفين إمكانية متابعة تنفيذ المشاريع والخطط إلكترونياً.	14.7	36.1	30.5	18.7	0.0	3.18	1.19	5	متوسط
20	تتبنى الوزارة معايير الحوكمة الرشيدة في ممارساتها الإلكترونية.	11.5	39.8	24.1	12.3	12.3	3.21	1.17	4	متوسط
	المحور ككل						3.26	0.94	-	متوسط

يتضح من الجدول (10) أن درجة تطبيق الشفافية والمساءلة ككل متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (3.26) والانحراف المعياري (0.94)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات جاءت جميعها بدرجة متوسطة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (17) "توفر الوزارة آليات إلكترونية لتقديم الشكاوى والتظلمات وتتعامل معها بفاعلية" بمتوسط حسابي (3.38)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (18) "تخضع قرارات وأنشطة الوزارة للمراجعة والمساءلة الإلكترونية" بمتوسط حسابي (3.27)، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (19) "تتيح الوزارة للموظفين إمكانية متابعة تنفيذ المشاريع والخطط إلكترونياً" بمتوسط حسابي (3.18). وتشير هذه النتيجة إلى أن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان غالباً ما توفر آليات إلكترونية للموظفين لتقديم الشكاوى وتتعامل معها بفاعلية، وأحياناً ما تخضع قرارات الوزارة للمساءلة الإلكترونية، وأحياناً ما تتيح للموظفين متابعة تنفيذ المشاريع إلكترونياً، وتؤكد هذه النتيجة الحاجة لزيادة تفعيل الشفافية والمساءلة في وزارة التربية والتعليم.

جدول (11)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول الأمن والخصوصية

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
21	تطبق الوزارة إجراءات أمنية متطورة لحماية البيانات والمعلومات الإلكترونية.	12.3	47.6	21.4	6.4	12.3	3.33	0.90	1	متوسط
22	توفر الوزارة سياسات واضحة لحماية خصوصية المستفيدين من العمليات الإلكترونية.	41.7	36.1	15.8	6.4	0.0	3.21	1.03	3	متوسط

23	لدى الوزارة خطط وإستراتيجيات محكمة لمواجهة أي هجمات أو اختراقات إلكترونية.	41.7	30.2	15.8	12.3	0.0	3.15	0.94	4	متوسط
24	يشعر المستفيدون بالأمان والثقة في التعامل مع الخدمات الإلكترونية للوزارة.	29.4	48.4	9.9	12.3	0.0	3.02	1.05	5	متوسط
25	تلتزم الوزارة بتحديث وتطوير إجراءات الأمن والخصوصية بما يتماشى مع المستجدات.	29.1	42.2	9.9	18.7	0.0	3.27	1.00	2	متوسط
	المحور ككل						3.10	1.07	-	متوسط

يتضح من الجدول (8) أن درجة تطبيق الأمن والخصوصية ككل متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (**3.10**) والانحراف المعياري (**1.07**)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات جاءت جميعها بدرجة متوسطة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (21) "تطبق الوزارة إجراءات أمنية متطورة لحماية البيانات والمعلومات الإلكترونية" بمتوسط حسابي (**3.33**)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (25) "تلتزم الوزارة بتحديث وتطوير إجراءات الأمن والخصوصية بما يتماشى مع المستجدات" بمتوسط حسابي (**3.27**)، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (24) "يشعر المستفيدون بالأمان والثقة في التعامل مع الخدمات الإلكترونية للوزارة" بمتوسط حسابي (**3.02**). وتشير هذه النتيجة إلى أن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان غالباً ما تطبق إجراءات أمنية متطورة لحماية البيانات الإلكترونية، وتطوير إجراءات الأمن والخصوصية بما يتماشى مع المستجدات، وأحياناً ما يشعر المستفيدون من خدمات الوزارة بالأمان في التعامل مع الخدمات الإلكترونية، وتؤكد هذه النتيجة الحاجة لزيادة تفعيل الأمن والخصوصية في وزارة التربية والتعليم.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: **"ما مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان؟"**

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أبعاد التنمية المستدامة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأداء
1	2	البُعد البيئي	3.90	0.92	مرتفع
2	5	البُعد الاقتصادي	3.39	0.90	متوسط
3	4	البُعد الاجتماعي	3.36	1.01	متوسط
4	3	البُعد المؤسسي	3.33	0.94	متوسط

5	1	البُعد التكنولوجي	2.90	1.07	متوسط
		الأداة ككل	3.37	0.83	متوسط

يشير جدول رقم (12) إلى أن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان متوسط، بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (0.84)، وهذا يشير إلى أن هناك جهودًا مبذولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن هناك أيضًا مجالات بحاجة إلى تحسين. ويدل المتوسط الحسابي (3.47) على أن الوزارة تحقق مستوى مقبولاً من التنمية المستدامة، ولكن لا يزال بعيدًا عن المستوى المثالي، ويعكس هذا المتوسط وجود بعض المبادرات والبرامج التي تعزز الاستدامة، لكنها غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة بشكل كامل. كما يُظهر الانحراف المعياري (0.83) أن هناك تباينًا في الآراء حول مستوى تحقيق التنمية المستدامة، مما يعني أن بعض الأبعاد قد تحقق نتائج أفضل من غيرها، ويتطلب ذلك تحليلًا أعمق للأبعاد الفردية لتحقيق فهم أفضل للتحديات والفرص، ويتفق ذلك مع ما أكدته دراسة (Rogerson, 2017) بأن تحقيق توازن بين هذه الأبعاد يُعد ضروريًا لضمان تقدم مستدام، كما تتفق مع دراسةُ الإدريسي (2018) حيث أسفرتِ النَّتائجُ عن وجود مستوى عالٍ في تَحَقُّقِ التنمية المُستدَامة في بيئة المنظَّمات التعليمية اليمنية بوجهٍ عامٍّ.

وفيما يلي عرض النتائج الخاصة بكل بعد على حدة:

جدول (13)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول البُعد البيئي

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
1	تلتزم الوزارة بالحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية من خلال وضع سياسات وتشريعات صارمة للحد من التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي.	41.4	36.4	9.9	12.3	0	4.18	1.00	1	مرتفع
2	تسعى الوزارة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين والمؤسسات من خلال برامج توعوية وتثقيفية حول أهمية الحفاظ على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.	5.6	47.6	34.5	6.4	5.9	3.48	.91	5	مرتفع
3	تعمل الوزارة على تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات الخطرة والصلبة من خلال إنشاء مواقع مخصصة للتخلص الآمن منها.	24.3	29.4	34.0	12.3	0	3.79	.98	3	مرتفع
4	تحرص الوزارة على المشاركة في المحافل الدولية المعنية بالبيئة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة مع الدول الأخرى.	18.7	32.6	36.4	6.4	5.9	3.64	1.05	4	مرتفع
5	تسعى الوزارة إلى تطوير نظام متكامل لرصد ومتابعة مؤشرات الأداء البيئي على المستوى الوطني، بما يساعد في وضع الخطط والسياسات اللازمة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.	32.9	39.0	15.8	12.3	0	3.95	0.99	2	مرتفع
	المحور ككل						3.90	0.92	-	مرتفع

يتضح من الجدول (13) أن مستوى تحقيق البُعد البيئي ككل مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (3.90) والانحراف المعياري (0.92)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات جاءت جميعها بدرجة مرتفعة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (1) "تلتزم الوزارة

بالحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية من خلال وضع سياسات وتشريعات صارمة للحد من التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي" بمتوسط حسابي (4.18)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (5) "تسعى الوزارة إلى تطوير نظام متكامل لرصد ومتابعة مؤشرات الأداء البيئي على المستوى الوطني، بما يساعد في وضع الخطط والسياسات اللازمة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (3.95)، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (2) "تسعى الوزارة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين والمؤسسات من خلال برامج توعوية وتثقيفية حول أهمية الحفاظ على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية" بمتوسط حسابي (3.48). وتشير هذه النتيجة إلى حرص وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان على الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وتطوير نظام متكامل لرصد ومتابعة مؤشرات الأداء البيئي على المستوى الوطني، وتعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين والمؤسسات من خلال برامج توعوية وتثقيفية، مما يؤكد على اهتمام وزارة التربية والتعليم بالبُعد البيئي.

جدول (14)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول البعد الاقتصادي

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
6	تركز الوزارة على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال وضع إستراتيجيات وسياسات تشجع الاستثمار في المشاريع الخضراء والصناعات المبتكرة ذات الأثر البيئي الإيجابي.	11.2	54.3	22.2	6.4	5.9	3.59	0.98	1	مرتفع
7	تعمل الوزارة على تطوير البنية التحتية الخضراء وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، بما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية على المستوى الوطني.	11.2	44.7	25.4	12.8	5.9	3.43	1.04	2	مرتفع
8	تقوم الوزارة بتقديم الحوافز والدعم المالي للمشاريع المدرسية الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى ممارسات إنتاج مستدامة.	11.2	36.4	27.3	6.4	18.7	3.15	1.27	5	متوسط
9	تسعى الوزارة إلى تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	6.4	29.7	39.6	12.0	12.3	3.16	1.08	4	متوسط
10	تعمل الوزارة على تطوير نظام متكامل لقياس الأداء الاقتصادي المستدام من خلال تطوير مؤشرات قياس الأداء البيئي والاجتماعي للمشاريع.	11.5	36.1	27.3	12.8	12.3	3.24	1.18	3	متوسط
	المحور ككل						3.39	0.90	-	متوسط

يتضح من الجدول (14) أن مستوى تحقيق البُعد الاقتصادي ككل متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (3.39) والانحراف المعياري (0.90)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (6) "تركز الوزارة على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال وضع إستراتيجيات وسياسات تشجع الاستثمار في المشاريع الخضراء والصناعات المبتكرة ذات الأثر البيئي الإيجابي" بمتوسط حسابي (3.59) وبدرجة مرتفعة، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (7) "تعمل الوزارة على تطوير البنية التحتية الخضراء وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، بما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية على المستوى الوطني" بمتوسط حسابي (3.43) وبدرجة مرتفعة أيضاً،

وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (8) "تقوم الوزارة بتقديم الحوافز والدعم المالي للمشاريع المدرسية الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى ممارسات إنتاج مستدامة" بمتوسط حسابي (3.15) وبدرجة متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى حرص وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتطوير البنية التحتية الخضراء وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وأحياناً تقوم الوزارة بتقديم الحوافز والدعم المالي للمشاريع التي تتبنى ممارسات إنتاج مستدامة.

جدول (15)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول البُعد الاجتماعي

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
11	تلتزم الوزارة بتحقيق العدالة الاجتماعية لضمان المساواة في الفرص والخدمات المقدمة للموظفين من خلال وضع سياسات وبرامج تنموية شاملة.	0	49.5	25.4	19.3	5.9	3.28	0.94	4	متوسط
12	تسعى الوزارة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار والتخطيط للمشاريع التنموية، من خلال آليات متطورة للتواصل والتشاور مع المجتمع المحلي.	11.5	23.8	39.6	19.3	5.9	3.22	1.05	5	متوسط
13	تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا بتحسين جودة الحياة الوظيفية للموظفين من خلال توفير الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية والتدريب والإسكان، وتعزيز الأمن والسلامة العامة.	11.5	33.4	42.8	6.4	5.9	3.38	0.97	3	متوسط
14	تدعم الوزارة المشاريع والمبادرات التي تعزز دور الموظفين ودمجهم في عملية التنمية المستدامة.	5.6	50.3	32.4	5.9	5.9	3.44	0.91	1	مرتفع
15	تسعى الوزارة إلى تعزيز التنمية الثقافية والحفاظ على التراث والهوية الوطنية، من خلال البرامج والأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة.	5.6	49.7	32.4	6.4	5.9	3.43	0.92	2	مرتفع
	المحور ككل						3.36	1.01	-	متوسط

يتضح من الجدول (15) أن مستوى تحقيق البُعد الاجتماعي ككل متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (**3.36**) والانحراف المعياري (**1.01**)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (14) "تدعم الوزارة المشاريع والمبادرات التي تعزز دور الموظفين ودمجهم في عملية التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (**3.44**) وبدرجة مرتفعة، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (15) "تسعى الوزارة إلى تعزيز التنمية الثقافية والحفاظ على التراث والهوية الوطنية، من خلال البرامج والأنشطة الثقافية والفنية المتنوعة" بمتوسط حسابي (**3.43**) وبدرجة مرتفعة أيضاً، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (12) "تسعى الوزارة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار والتخطيط للمشاريع التنموية، من خلال آليات متطورة للتواصل والتشاور مع المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي (**3.22**) وبدرجة متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى حرص وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان على دعم المشاريع التي تعزز دور الموظفين في التنمية المستدامة، وتعزيز التنمية الثقافية والحفاظ على التراث والهوية الوطنية، وأحياناً ما تسعى الوزارة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار والتخطيط للمشاريع التنموية.

جدول (16)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول البُعد المؤسسي

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
16	تعمل الوزارة على تطوير نظام إداري فعال وشفاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تبني أفضل الممارسات في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقييم.	21.1	50.3	16.3	6.4	5.9	3.46	1.05	1	مرتفع
17	تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا بتطوير الموارد البشرية من خلال برامج التدريب والتطوير المستمر للكوادر العاملة، بما يضمن رفع كفاءتهم وتعزيز قدراتهم على تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.	11.5	48.1	28.1	6.4	5.9	3.28	0.98	4	متوسط
18	تعمل الوزارة على تحسين نظم المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال إنشاء قواعد بيانات متكاملة ونظم رقمية متطورة لتيسير عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء.	18.2	44.1	31.8	0	5.9	3.39	0.97	2	متوسط
19	تحرص الوزارة على تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي المعنية بالتنمية المستدامة، من خلال آليات فعالة للتعاون والشراكة.	13.6	50.3	22.1	7.3	6.7	3.31	1.03	3	متوسط
20	تسعى الوزارة إلى تطوير نظم رقابية وتقييمية متطورة لمتابعة ورصد تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة، من خلال وضع مؤشرات قياس الأداء وآليات محاسبة وشفافية.	6.4	52.7	28.6	6.4	5.9	3.22	0.93	5	متوسط
	المحور ككل						3.33	0.94	-	متوسط

يتضح من الجدول (16) أن مستوى تحقيق البُعد المؤسسي ككل متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (3.33) والانحراف المعياري (0.94)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (16) "تعمل الوزارة على تطوير نظام إداري فعال وشفاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تبني أفضل الممارسات في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقييم" بمتوسط حسابي (3.46) وبدرجة مرتفعة، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (18) "تعمل الوزارة على تحسين نظم المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال إنشاء قواعد بيانات متكاملة ونظم رقمية متطورة لتيسير عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء" بمتوسط حسابي (3.39) وبدرجة متوسطة، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (20) "تسعى الوزارة إلى تطوير نظم رقابية وتقييمية متطورة لمتابعة ورصد تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة، من خلال وضع مؤشرات قياس الأداء وآليات محاسبة وشفافية" بمتوسط حسابي (3.22) وبدرجة متوسطة أيضاً. وتشير هذه النتيجة إلى حرص وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان على تطوير نظام إداري فعال وشفاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحياناً ما تعمل الوزارة على تحسين نظم المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتطوير نظم رقابية وتقييمية متطورة لمتابعة ورصد تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة.

جدول (17)

النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسية حول البُعد التكنولوجي

م	العبارة	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
21	تلعب الوزارة دورًا حيويًا في تشجيع الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في مجال التنمية المستدامة.	12.3	41.2	40.6	0	5.9	2.88	0.93	3	متوسط
22	تعمل الوزارة على تعزيز تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كالطاقة المتجددة والإدارة الذكية للموارد الطبيعية والنقل النظيف.	12.3	52.7	22.7	6.4	5.9	2.96	0.92	2	متوسط
23	تسعى الوزارة إلى تطوير نظم متكاملة للمعلومات والبيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، باستخدام تقنيات التحليل الضخم والذكاء الاصطناعي، بما يدعم عملية اتخاذ القرارات المستندة على البيانات والمعلومات الموثوقة.	6.0	47.2	33.8	6.8	6.3	3.10	0.99	1	متوسط
24	تعمل الوزارة على تعزيز الوعي والثقافة التكنولوجية في المجتمع، من خلال برامج التدريب والتوعية حول استخدام التقنيات الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة.	0	50.4	36.5	6.8	6.2	2.82	0.93	4	متوسط
25	تلتزم الوزارة بتطوير إطار تنظيمي وتشريعي داعم للتطبيقات التكنولوجية المبتكرة في مجال التنمية المستدامة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وحماية البيئة.	6.8	56.7	23.5	6.8	6.2	2.75	0.85	5	متوسط
	المحور ككل						2.90	1.07	-	متوسط

يتضح من الجدول (17) أن مستوى تحقيق البُعد التكنولوجي ككل متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للبُعد ككل (**2.90**) والانحراف المعياري (1.07)، ويتضمن هذا البُعد (5) عبارات جاءت جميعها بدرجة متوسطة، وقد تباينت استجابات أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات، فقد جاء في الترتيب الأول العبارة رقم (23) "تسعى الوزارة إلى تطوير نظم متكاملة للمعلومات والبيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، باستخدام تقنيات التحليل الضخم والذكاء الاصطناعي، بما يدعم عملية اتخاذ القرارات المستندة على البيانات والمعلومات الموثوقة" بمتوسط حسابي (**3.10**)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة رقم (22) "تعمل الوزارة على تعزيز تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كالطاقة المتجددة والإدارة الذكية للموارد الطبيعية والنقل النظيف" بمتوسط حسابي (**2.96**)، وجاء في الترتيب الأخير العبارة رقم (25) "تلتزم الوزارة بتطوير إطار تنظيمي وتشريعي داعم للتطبيقات التكنولوجية المبتكرة في مجال التنمية المستدامة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وحماية البيئة" بمتوسط حسابي (**2.75**). وتشير هذه النتيجة إلى أن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان أحياناً ما تحرص على تطوير نظم متكاملة للمعلومات والبيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، باستخدام تقنيات التحليل الضخم والذكاء الاصطناعي، وتعزيز تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وتطوير إطار تشريعي داعم للتطبيقات التكنولوجية في التنمية المستدامة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

والذي ينص على: **"هل يمكن التنبؤ بإمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان؟"**

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاستكشاف إمكانية التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان.

جدول (18)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لإمكانية التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان

المتغير التابع	ملخص النموذج Model summary		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	2R معامل التحديد	F المحسوبة	درجات الحرية DF	Sig. F الدلالة الإحصائية	البيان	B	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig. t الدلالة الإحصائية
التنمية المستدامة	0.917	0.841	49.099	4	.000	البنية التحتية التكنولوجية	.891	0.410	-6.050	.000
						الخدمات الإلكترونية	-.113	.072	-7432	.000
						المشاركة الإلكترونية	-.157	.096	-4.272	.000
						الشفافية والمساءلة	.106	.147	-4.209	.000
						الأمن والخصوصية	.227	.111	-4.206	.000
						البنية التحتية التكنولوجية	-.147	.099	-5.647	.000

يُظهر الجدول رقم (18) أن معامل الارتباط بلغ 0.917 :(R)، ويشير هذا الرقم إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة، فكلما زادت جودة الحوكمة الإلكترونية، زادت إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل التحديد 0.841 :(R^2)، بمعنى أن 84.1% من التغيرات في مستوى تحقيق التنمية المستدامة يمكن تفسيرها من خلال أبعاد الحوكمة الإلكترونية، ويعني ذلك أنه يمكن التنبؤ بإمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية بأبعادها (البنية التحتية التكنولوجية، الخدمات الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الشفافية والمساءلة، والأمن والخصوصية)، وفسرت ما نسبته 84.1% من التباين الحاصل في

(التنمية المستدامة)، في حين أن المتبقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج. وبذلك فهي تتفق مع دراسة باحمدان والديب (2022) التي بيّنت أن التعليم يُسْهِمُ في تحقيق التنمية المُستدَامة في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

- التركيز على تطوير البنية التحتية، حيث تُظهر النتائج أنها الأكثر تأثيرًا.
- ينبغي تصميم برامج لتحسين هذه الجوانب، مع التركيز على إستراتيجيات تفاعلية.
- تحسين الأمن والخصوصية، مما يرفع من مستوى الثقة في الحوكمة الإلكترونية.
- تحديد الأولويات والمشاريع التعليمية التي تتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير التكنولوجيا المستدامة وتوفير التدريب اللازم.

مقترحات بحثية مستقبلية:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح البحوث والدراسات المستقبلية الآتية:

- تقييم فعالية الحوكمة الإلكترونية في تحسين الأداء الأكاديمي والإداري بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان.
- تحديات الأمن السيبراني وخصوصية البيانات في إطار الحوكمة الإلكترونية بوزارة التربية والتعليم.
- دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم: دراسة حالة على وزارة التربية والتعليم.
- دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد بوزارة التربية والتعليم.
- دراسة مقارنة لتطوير تطبيق التنمية المستدامة بوزارة التربية والتعليم في ضوء خبرات بعض الدول.

قائمة المراجع:

الإدريسي، علي. (2018). *دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المُستدَامة لبيئة المنظَّمات التعليمية اليمنية (دراسة مقارنة بين منظَّمات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة)*.[رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الإدارية- جامعة الأندلس للعلوم والتقنية- الجمهورية اليمنية.

بابكر، محمد (2009). تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقق التنمية المستدامة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ديالي إبراهيم، الجزائر.

باحمدان، محمد ، والديب، خالد. (2022). "دور التعليم في تحقيق التنمية المُستدَامة في المملكة العربية السعودية". *المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (42).*

برقعان، أحمد (2012). حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، *المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"*، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، خلال الفترة 15-17 ديسمبر.

الجديبي، رأفت. (2020). مُتطلَّبات تطبيق إدارة المعرفة بمؤسَّسات التعليم العالي بالمملكة وعلاقتها بتعزيز التنمية المُستدَامة وفق رُؤْيَة 2030. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية- المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية. (36).*

الجريسي، مَيّ؛ العتيبي، فهد. (2013). متطلَّبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مكاتب التعليم بمدينة الرياض. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، (2)، 685-654.

الحارثي، عادل. (2020). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، 15(3)، 67-92.

الحارثية، صفية. (2018). تحديد مهارات التعلم الرقمي للمعلمين في سلطنة عُمان. *مجلة البحث التربوي*، 18(2)، 78-101.

حافظ، محمد عبده. (2011). *حوكمة القوى العاملة*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الحسناوي، جبر. (2014). دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة البحوث والدراسات التربوية*، 23، 23-45.

حلاوة، جمال وطه، نداء (2012) واقع الحوكمة في جامعة القدس، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، 2.

الخمايسه، صدام (2013). *الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري*. عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

الخواجه، علا (2006). *مفهوم حوكمة الشركات في الحكم الرشيد والتنمية في مصر*. تحرير مصطفي كامل السيد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

الزطمة، محمد بديع (2016). مدى تطبيق الادارة المدرسية لمبادئ الحوكمة في مدارس الأونروا وسبل تفعيلها بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

الزهراني، صالح بن علي (2021). الحوكمة الإلكترونية لنظام الاعتماد المدرسي في إدارات التعليم العام في ضوء منحى نظرية النظم، *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية*، 16(1)، 53-67.

شحاذة، يوسف؛ الكناني، صبيح. (2021). اتجاهات القيادات الإدارية الجامعية نحو برنامج الحوكمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، (42)، 524-503.

الشمري، زبيدة، والمعجل، طلال. (2019). تضمين مجالات التنمية المُستدَامة فى كتب الحديث للمرحلة المتوسطة. *مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السُّلطان قابوس، 13(2).*

الشهراني، فاطمة. (2019). تقييم استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في التعليم العُماني. *مجلة الدراسات التربوية*، 20(1)، 12-30.

صورية، شنبي (2017). *مفاهيم حول التنمية المستدامة*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

صوفي، نجم الدين حسن (2021). *أثر المالية العامة في التنمية المستدامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

الطنطاوي، رمضان عبد الحميد محمد (2021). مناهج التعليم العام ومتطلبات التنمية المستدامة، *مجلة كلية التربية*، جامعة بورسعيد، (33)، 1-19.

عبد العزيز، صفوت حسن والصائغ، زهرة، ومسلم، غدير، وعارف، صفاء (2022). *متطلبات تحسين الحوكمة في مدارس التعليم العام بدولة الكويت*، إدارة البحوث التربوية، وزارة التربية، الكويت.

عبد القادر، رمضان محمود عبد العليم (2020). إستراتيجية مقترحة لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر 2030، *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، (76)، 452- 498.

عبد المحسن، إيمان (2009). *الحوكمة مدخل إداري متكامل*. القاهرة: المنظمة العربية لتنمية الإدارية.

العلوان، جعفر. (2020). *إدارة الحوكمة الرقمية القضايا، والتَّحدِّيات، والحلول*. معهد الإدارة العامة. (نُشِرَ العمل الأصلي عام 2017).

عيسى، أنيسة (2005). *التنمية المستدامة في الطفولة المبكرة*. غزة: دار الكتاب الجامعي.

غريب، محمد وحلمي، وجدي (2018). *الإعلام والتنمية المستدامة رؤية 2030 المملكة العربية السعودية نموذجًا*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الفضلي، عبدالله. (2020). تقييم جودة التعليم في المدارس الحكومية في عُمان. *مجلة التربية*، 15(3)، 45-67.

القطب، سمير عبد اللطيف وزايد، أميرة عبد السلام وحسين، نرمين إبراهيم أحمد (2019). التعليم وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة في ظل التحديات المعاصرة، *مجلة كلية التربية*، جامعة كفر الشيخ، 4(92)، 367 - 395

كورتل، فريد. (2008). حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. *ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الأول الاقتصادي*، جامعة دمشق.

لكحل، لخضر والزمطة، محمد بديع. (2020). مدى تطبيق الادارة المدرسية لمبادئ الحوكمة في مدارس الأونروا بمحافظات غزة وسبل تفعيلها، *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، 15، 14-34.

مرداوي، كمال (2010). الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية، *مجلة العلوم الإنسانية*، (33).

مشرف، شيرين. (2017). استراتيجية مقترحة لتعليم الكبار فى ضوء مُتطلَّبات التنمية المُستدَامة. تعليم الجماهير، *المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 43(63).*

مصطفي، السيدة إبراهيم وعطية، عبد القادر محمد عبد القادر(2009). *قضايا اقتصادية معاصرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

وردم، باتر محمد علي (2003). *العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية*. عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم. (2022). *دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة*. مسقط، سلطنة عُمان: وزارة التربية والتعليم.

وزارة التربية والتعليم. (2024). الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية (2023/ 2024). سلطنة عمان.

Al-Harbi, K. (2020). The Role of Infrastructure in E-Governance. Journal of E-Government Studies.

Casap, L& Pettersson, J. (2018). The E-governance Development in Educational Sector of Republic of Moldofa. International Conference on Electronic Government. pp.177- 186.

Dahl, A. (2018). Environmental Sustainability and Quality of Life. Sustainable Development Journal.

Dinev, T., & Hart, P. (2006). An Extended Privacy Calculus Model for E-Commerce Transactions. Information Systems Research.

Fukuyama, F. (2013). What Is governance?, *CGD working paper* 314, Washington, DC: Center for Global Development.

IGI Global (2020). *Open government: Concepts, methodologies, tools, and applications Hershey*, PA, USA: IGI Global Information Resources Management Association, ISBN13: 9781522598602, 2581 p., https:// doi.org/10.4018/978-1-5225-9860-2.

Kettunen, P., & Kallio, J. (2018). Transparency and Accountability in E-Governance. Government Information Quarterly.

Megder,C.B. (2005, mars 27- 31). *Le e-Government et la Modernisation du Sector Public*. ,3rd International Conference: Sciences of Electronics Technologies of Information and Telecommunications- SETIT. Tunisia, Tunisia.

Naga, V. (2012). "Pawan Yallaprgada and Sarada Vitukuru Department of IT. Asurag Engineering college. Andhra Pradesh", Higher Education, pp. 523-555.

North, D. (1990). Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. Cambridge University Press.

Ostman, R. E. (2010). Education for sustainable development. The Journal of Environmental Education, 41(2), 99-111.

Porritt, J., (2005). Healthy environment-healthy people: The lines between sustain-able development and health, *Public Health*, 119(11), 952-953,

Rogerson, C. (2017). Social Development and Sustainability. Development Studies Research.

Sachs, J. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.

Smith, J. (2018). Engaging Stakeholders in E-Governance. Public Management Review.

UNESCAP. (2018). E-Governance in Support of Sustainable Development: A Compilation of Good Practice.

UNESCO (2014). *Roadmap for Implementing the Global Action Programme on Education for sustainable Development*, UNESCO, France.

UNESCO. (2019). Technology for Sustainable Development. UNESCO Report.

United Nations. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.

Williamson, Q.E. (2009). *The Mechanism of Governance*. Oxford University Press.

Zhang, X., & Zheng, Y. (2019). Enhancing E-Governance through Electronic Services. International Journal of Public Administration.